

## واقع تنافسية القطاع السياحي الجزائري مقارنة بتونس والمغرب وفق مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي (تقارير 2015، 2017 و 2019)

**The reality of the competitiveness of the Algerian tourism sector compared to Tunisia and Morocco, according to the World Economic Forum reports (2015, 2017, 2019 reports)**

**La réalité de la compétitivité du secteur touristique algérien par rapport à la Tunisie et au Maroc, selon l'indice du Forum économique mondial (rapports 2015, 2017, 2019)**

منصور منال<sup>1</sup>، بن تركي عز الدين<sup>2</sup>

تاريخ النشر: 2022/03/10

تاريخ القبول: 2021/09/19

تاريخ الإرسال: 2021/06/13

**ملخص:** تهدف الدراسة لتحليل واقع القطاع السياحي في الجزائر، ومقارنة الترتيب الراهن لتنافسيته بالنظر إلى تونس والمغرب، وفق مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس، استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي الذي يعتمد على التحليل الوصفي والتقارير التي ينشرها المنتدى كل سنتين، من أجل عرض البيانات، الجداول وتحليلها من أجل استنباط نتائج منها. استنتجت الدراسة أنه رغم مقومات الجذب السياحي الذي تزخر به الجزائر، إلا أن أداء مؤشر تنافسية قطاعها السياحي، مقارنة بمؤشرات السياحة لدول المقارنة مازال أدنى بكثير من إمكانياتها، بسبب قلة الاستثمار في القطاع وضعف البنية التحتية، ما يستدعي اللجوء لوضع استراتيجية وطنية لمواجهة المنافسة السياحية المغاربية والعالمية.

**الكلمات المفتاحية:** المقومات السياحية؛ تنافسية القطاع السياحي؛ مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي؛ الجزائر؛ تونس؛ المغرب.

### Abstract :

The study aims at analyzing the reality of the tourism sector in Algeria, and comparing the current ranking of its competitiveness with regard to Tunisia and Morocco, according to the index of the World Economic Forum in Davos. We have used in the study the deductive approach that relies on descriptive analysis and the reports that the forum publishes every two years, in order to present the data and the tables for analysis and derive results. The study concluded that despite the elements of tourism attraction that Algeria abounds in, the performance of the competitiveness index of its tourism sector, compared to that of its neighbours, is still much lower than its potential, due to the lack of investment and the weakness of infrastructure, which calls for resorting to developing a national strategy to confront both the Maghreb and global tourism competitions.

**Keywords:** tourism potential; competitiveness of the tourism sector; World Economic Forum Index; Algeria; Tunisia; Morocco.

### Résumé :

L'étude visait à analyser la réalité du secteur du tourisme en Algérie et à comparer le classement actuel de sa compétitivité vis-à-vis de la Tunisie et du Maroc, selon l'indice du Forum économique

\*المؤلف المرسل

<sup>1</sup>Manel Mansour, University of Abdelhamid Mehri Constantine 2, Algeria, manel.mansour@univ-constantine2.dz,

<sup>2</sup>Azzedine Benterki, University of Abdelhamid Mehri Constantine 2, StaR Marketing Laboratory: A lgeria, a2zbenterki@yahoo.fr,

mondial de Davos. L'étude a utilisé l'approche déductive basée sur une analyse descriptive et les rapports publiés par le forum tous les deux ans, afin d'afficher les données, tableaux et analyses pour en extraire les résultats. L'étude a conclu que, malgré les ingrédients de l'attraction touristique de l'Algérie, il ressort cependant que la performance de l'indice de compétitivité du secteur du tourisme par rapport aux indicateurs touristiques des pays de comparaison, est encore bien en deçà de ses capacités, en raison du manque d'investissement dans le secteur et de la faiblesse des infrastructures, ce qui appelle une stratégie nationale pour affronter la concurrence touristique maghrébine et internationale

**Mots clés:** compétitivité du secteur du tourisme; index du Forum économique mondial; Algérie, Tunisie; Maroc.

## مقدمة

أصبح القطاع السياحي من أهم القطاعات التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي العالمي عام 2019 لتبلغ قرابة 10.3%، ما يمثل 8.9 تريليون دولار مقارنة بنحو 8.8 تريليون دولار عام 2018، كما بلغت مساهمته على مستوى الدول العربية في نفس السنة حوالي 11.4%، كما شهدت الصناعة السياحية كأحد أكبر الصناعات في العالم تطورا متزايدا باعتبارها تحقق قيمة مضافة للاقتصاد من خلال خلق مناصب الشغل وجلب الإيرادات المالية، واعتبار مواردها كأحد البدائل المهمة في تنمية وتمويل الاقتصاديات خارج المحروقات، انعكاسا لذلك تبذل العديد من الدول الجهود لتطوير القطاع ورفع تنافسيته.

تتمتع الدول العربية عموما والدول محل الدراسة خصوصا، بالمقومات الكافية في المجال السياحي، من آثار تاريخية وحضارية، ثقافية وتنوع المنتج السياحي، ونظرا للأهمية الاقتصادية للسياحة فقد سعت الدول محل الدراسة لاحتلال مكانة في السوق العربية والعالمية المتميز بالمنافسة الشديدة، مما أوجب اهتمامها بتنمية تنافسية قطاعها، من خلال دراسة وتحليل مختلف المؤشرات المستخدمة في ذلك، أهمها المؤشر الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي كل سنتين.

بناء على ما ذكر، نسعى من خلال الدراسة إلى تقديم مقارنة لتنافسية القطاع السياحي لدول الدراسة، خدماته ومكانته في تفعيل التنمية خارج الربع البترولي والتي تنتهها عدة دول ومن بينها الجزائر لتفعيل التنمية، من حيث ما يمكن تحصيله من عملة صعبة؛ والنشاط الاقتصادي الذي يرافق السياحة، من منظوران مداخل البترول لا تفضي إلى المزيد من الربوع ولا تحقق قيمة مضافة، كما أن اكتشاف البترول في المغرب مثلاً لم يجعلها تفكر في تثبيط العمل المنتج، بل قامت باستغلاله في التنمية الريفية، من خلال بناء السدود لتثبيت إقامة السكان وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

وعليه، نطلق في إعداد الدراسة من خلال طرح السؤال المحوري التالي:

ما هي المكانة الراهنة التي يحتلها القطاع السياحي للدول محل الدراسة حسب مؤشر تنافسية المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس؟

وللإحاطة بمختلف جوانب الاشكالية طرحنا الاسئلة الفرعية الآتية:

- ما هي التنافسية السياحية، الخدمات السياحية وآثارها الاقتصادية؟
- ما هي مقومات السياحة ومشاريع الاستثمار السياحي في الجزائر؟
- ما مدى تنافسية القطاع السياحي الجزائري حسب آخر تقارير مؤشر تنافسية المنتدى الاقتصادي العالمي مقارنة بتونس والمغرب؟

من أجل الاجابة على الاشكالية المطروحة تم طرح الفرضية التالية: يعاني القطاع السياحي في الجزائر من انخفاض مؤشرات تنافسيته مقارنة بدول الجوار.

انطلاقا من إشكالية الدراسة يمكن إبراز أهميته من منطلق أهمية مؤشرات تنافسية القطاع السياحي، كأداة لقياس مستوى التنمية السياحية في اي دولة، من اجل الوصول الى استنتاجات تساعد في وضع بعض الحلول والتوصيات. يتمثل هدف الدراسة في تسليط الضوء وتتبع تطورات قطاع اقتصادي حساس في الجزائر، يمكن ان يكون بديلا للمحروقات، ومؤشرات هذا الاخير في الدول محل الدراسة.

اعتمدنا في الدراسة على عرض البيانات، الجداول وتحليلها من اجل استنباط نتائج منها، لهذا تم الاستعانة بالمنهج الاستنباطي الذي يعتمد على التحليل الوصفي والمنهج المقارن بعرض وتحليل مؤشرات دول الدراسة، أما الحدود الزمانية والمكانية للدراسة فتتمدد من سنة 2015 إلى 2019، وشملت كل من الجزائر، تونس والمغرب. بناءا عليه، سنحاول الإجابة على الاشكالية المطروحة باستعراض الأبعاد السياحية، خدماتها والآثار الاقتصادية لتنافسيته، ثم يتبعه التعرف على آخر تطورات واقع القطاع السياحي الجزائري، واختتام الدراسة بمؤشرات تنافسية قطاع السياحة الجزائري مقارنة بتونس والمغرب.

### 1- مقارنة الأبعاد الخلفية للسياحة، الخدمات السياحية وآثارها الاقتصادية، التنافسية السياحية

يعتبر قطاع السياحة حاليا نشاط اقتصادي ضمن أهم القطاعات التي تتضمنها الحسابات الوطنية، لأنه أصبح صناعة متكاملة متعددة المراحل من التخطيط، الاستثمار، التسويق والترويج، كما يعتمد على باقي القطاعات، بالتالي فهو قطاع إنتاجي يساعد في رفع الدخل وتحسين وضعية ميزان المدفوعات، لكن أداءه يعتمد على رفع إنتاجية القطاعات المتصلة به والخدمات التي تتفاعل معه كالنقل مثلا.

### 1-1 تعريف السياحة

تناول روبر لندر فأشار إلى أنها مجموعة من الأنشطة البشرية المتعلقة بالسفر وصناعة والتي تهدف لإشباع حاجات السياح (كواش، 2007، صفحة 24)، كما أن هوزكر وكرافت عرفاها بـ " المجموع الكلي للعلاقات والظواهر الطبيعية التي تنتج من إقامة السواح، وأن هذه الإقامة لا تؤدي لإقامة دائمة وممارسة أي نوع من العمل (الدباغ، الحوري، 2001، صفحة 41)".

### 1-2 أنواع السياحة

قسمت السياحة حسب المادة 3 القانون 03-01 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الصادر في العدد 11 من الجريدة الرسمية الجزائرية بتاريخ 19 فيفري 2003، إلى:

- سياحة ثقافية وهي كل نشاط استجمام يهدف للبحث عن المعرفة باكتشاف التراث العمراني؛
- سياحة الأعمال والمؤتمرات وهي كل إقامة مؤقتة لأشخاص خارج إقامتهم الرسمية والمهنية، تتم خلال أيام الأسبوع بسبب مهني أو أكاديمي من أجل الاطلاع على مستجدات التخصص وتكوين صورة مستجدة عنه؛
- السياحة الحموية والمتمثلة في كل تنقل بسبب العلاج الطبيعي بمياه المنابع الحموية أو بمياه البحر؛
- السياحة الصحراوية المتمثلة في كل إقامة سياحية داخل محيط صحراوي، من أجل استغلال مختلف القدرات الطبيعية؛ التاريخية والثقافية، مع مرافقة بعض الأنشطة ذات الصلة بالمحيط.
- السياحة الحموية البحرية المتمثلة في كل إقامة سياحية على البحر، يستمتع فيها السائح بالتسليّة البحرية وأنشطة أخرى ذات الصلة بالمحيط البحري؛
- السياحة الترفيهية والاستجمام المتمثلة في كل نشاط استجمامي يمارسه السائح خلال مدة إقامته بالمؤسسة السياحية، كالمواقع الجبلية والمنشآت الثقافية والرياضية.

### 1-3 تعريف المناطق السياحية

ركزت تعاريف السياحة على أنها نشاط خدمي تخلق فوائض أي عوائد مع إنفاق منخفض للتكاليف، كما أنها تخلق مناصب شغل دائمة أو موسمية لتسيير المرافق السياحية، لهذا يتعين الاهتمام بخلق مناطق سياحية جديدة أو التوسع في المناطق المقامة لتلبية الطلب المتزايد، هذه الأخيرة عرفت الجريدة الرسمية الجزائرية من خلال القانون 03-01 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية بـ: " كل منطقة أو امتداد من إقليم يتميز بصفات أو خصوصيات طبيعية وثقافية وبشرية وإبداعية مناسبة للسياحة مؤهلة لإقامة أو تنمية منشأة سياحية، ويمكن استغلالها في

تنمية نط أو أكثر من السياحة ذات مردودية"، من التعريف السابق نلاحظ ان الهدف من خلق مناطق التوسع السياحي هو تنمية نموذج سياحي يرفع من الإيرادات دون تحمل تكاليف كبيرة.

#### 1-4 الآثار الاقتصادية للخدمات السياحية

تؤثر الخدمات السياحية على بعض المتغيرات الاقتصادية كالاستثمار الأجنبي والمحلي؛ ميزان المدفوعات والتوظيف حيث:

- تساهم السياحة في ارتفاع فرص الاستثمار الأجنبي والمحلي، باعتبارها صناعة تتضمن عدة أنشطة.
- تعتبر العوائد المالية لقطاع السياحة عنصر إيجابي في ميزان المدفوعات، حيث تسجل في بند الخدمات غير المنظورة، مما يجعلها تشكل عامل مهم في ميزان المدفوعات عدة اقتصاديات.
- أثبتت الدراسات لأقتصادية المساهمة الكبيرة للسياحة في توفير فرص عمل بصفة مباشرة وغير مباشرة.
- يؤدي تطور السياحة لارتفاع معدلات الإنفاق السياحي، مما يرفع مستوى أسعار السلع والخدمات في المنطقة ذات الاقبال المرتفع من السياح.

#### 1-5 تعريف التنافسية السياحية

إن التنافسية عموما هي الاستغلال الأحسن للموارد المتاحة للمؤسسة او القطاع أو الدولة، بالنظر الى قوة المنافسين وطريقة استعاملهم لتلك الموارد في مواجهة المنافسين، والتي تتجلى في تحسن الإنتاجية بشكل يسمح بالحصول على نصيب من السوق ويضمن نموا مستمرا في المدى الطويل (زغدار، 2016، صفحة 59).

أما تنافسية قطاع السياحة فهي تعظيم القيمة المضافة ومستوى الإنتاجية في قطاع السياحة والسفر، من خلال جذب الاستثمارات في القطاع، ومن خلال كفاءة عمليات وصول السياح، اختراق وتسويق البلد في عدد كبير من الدول، تحويل الميزة النسبية الى الميزة التنافسية وتقديم خدمات سياحية ذات جودة وتقنية عالية (كافي، 2016، صفحة 65).

لقد عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التنافسية السياحية بأنها قدرة الوجهة السياحية على جذب السياح الأجانب والمحليين من خلال تقديم خدمات سياحية متميزة؛ مبتكرة؛ جذابة وذات جودة، وذلك بغرض جذب كسب حصة سوقية داخل السوق المحلي أو الأجنبي، عن طريق استخدام الموارد السياحية بفاعلية واستدامة (MacCallum، 2013).

## 1-6 مؤشرات التنافسية السياحية للمنتدى الاقتصادي العالمي

تم اعتماد مؤشرات التنافسية السياحية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي عام 2007، وذلك ضمن تقارير تصدر كل سنتين، من خلال ثلاث مؤشرات رئيسية وأربعة عشر مؤشر فرعي وتسعة وسبعون متغير. وحافظت التقارير على هذه المنهجية في الحساب الى غاية عام 2015 حيث أصبحت أربع مؤشرات رئيسية عوض ثلاثة، وأربعة عشر مؤشر فرعي مع تسعون متغير (World economic FORUM, 2019).

تعتبر مؤشرات التنافسية السياحية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس من اهم مؤشرات قياس تنافسية قطاع السياحة، هذا الأخير الذي يهدف الى ترتيب الدول المشاركة في التصنيف من اجل توفير أداة فعالة لتقييم السياسات الحكومية والأنظمة الداعمة لنمو تنافسية السياحة، كما أنها أداة شاملة تمكن من قياس الدوافع والسياسات التي تحفز على تطوير القطاع السياحي في أي دولة (World economic FORUM, 2019).

يقيس كل مؤشر فرعي ويقيم من خلال سلم تنقيط من واحد إلى سبعة، حيث يدل اقتراب النقطة من سبعة على أنه جيد، ويحدد متوسط النقاط التي تحصل عليها هذه المؤشرات الفرعية درجة ترتيب المؤشر، كما يقابل كل نقطة للمؤشر الرتبة العالمية المحصل عليها من مجموع الدول التي شملها التقرير (شكور، سالمي، 26 و 27 فيفري 2013).

## 2-واقع القطاع السياحي الجزائري

رغم امتلاك الجزائر للمقومات السياحية إلا أن مؤشرات القطاع السياحي تبين عدم الاهتمام الكافي بالقطاع وتدني حجم وجودة مخرجاته، وفيما يلي يمكن تحليل وتشخيص واقع القطاع:

### 1.2 مقومات السياحة في الجزائر

يتكون العرض السياحي من عدة عناصر، وتمتلك الجزائر مقومات سياحية كبيرة باعتبارها تتوسط 3 قارات حيث (الديوان الوطني للإحصائيات، جوان 2019):

- يعتبر الموقع الجغرافي للجزائر القلب النابض للمغرب العربي، لتوسطها بلاد المغرب العربي؛ من جهة، والبوابة المطللة على أوروبا والبحر المتوسط، من جهة ثانية، من خلال شريط ساحلي يقدر ب: 1200 كيلومتر، ومساحة 1900 كيلومتر مربع من الشمال إلى الجنوب؛ و 1800 كيلومتر مربع من الشرق إلى الغرب؛
- تمتلك الجزائر 225 منطقة توسع سياحي مخصصة لاحتضان مشاريع سياحية متنوعة بمساحة إجمالية قدرها 56472 هكتار، و 95 % منها تقع في 17 ولاية فقط.

- تمتد ثلاث أقاليم مناخية في الجزائر، بالتوازي من الشمال إلى الجنوب، إقليم البحر المتوسط والإقليم الأتلي والإقليم الصحراوي الذي يشكل أكبر إقليم في البلاد.
- تمتاز بمواقع ومناطق تاريخية وأثرية هامة تعود الى ما قبل الميلاد، كالقصب، تيمقاد وتيبازة، كما تتوفر على حمامات معدنية هامة تتمثل في 202 منبع للمياه المعدنية أغلبها في الشمال و 7 محطات حمامات معدنية (الديوان الوطني للسياحة، 2019).
- تمتلك الجزائر 6 مناطق جذب سياحي، كمنطقة الساحل والسهول الشمالية، منطقة السلسلة الأطلسية، منطقة الهضاب العليا، منطقة الأطلس الصحراوي، منطقة واحات شمال الصحراء ومنطقة الصحراء الكبرى.
- تمتلك عدة حظار سياحية وطنية كالحظيرة الوطنية بقالملة التي تقع شمال الجزائر بمحاذاة البحر المتوسط وتضم 3 شواطئ و 3 محميات و 50 نوع من الطيور؛ حظيرة جرجرة؛ حظيرة غابات الأرز؛ حظيرة الطاسيلي والحظيرة الوطنية للهقار المعترف بها كتراث عالمي من طرف منظمة اليونسكو؛
- تمتلك تراث ثقافي شعبي هو العادات والتقاليد والمنتجات الصناعية التقليدية، كصناعة الزرابي في غرداية والجلفة والآوراس؛ صناعة النحاس بقسنطينة والفخار بمنطقة القبائل؛
- كما يشمل التراث الحضاري والثقافي لمدينة الجزائر رصيد هام من المتاحف، كالمتحف الوطني سيرتا (قسنطينة)؛ المتحف الوطني باردو ومتحف الجهاد (العاصمة)؛ المتحف الوطني زبانة (وهران)؛
- تمتلك شبكة طرق طو لها 104 ألف كيلومتر مربع (ربعها وطني)، أكثر من 55 مطار للنقل الجوي، 4200 كيلومتر من خطوط السكك الحديدية، و 17 ميناء للنقل البحري.
- إن امتداد المناطق السياحية الجزائرية من الساحل إلى الصحراء ومن الشرق إلى الغرب، من جهة، واختلاف مناخها ومواردها الطبيعية، من جهة أخرى، جعلها تتوفر على سياحة على مدار السنة.

## 2.2 مشاريع الاستثمار السياحي في الجزائر

- يعرف الاستثمار السياحي بتوفير الموارد المالية وتوجيهها لإقامة المنشآت السياحية، وفق مناخ ملائم من بنية تحتية، عوامل الجذب والتشريع المعمول به (ملاحي، 2014، صفحة 141).
- عرف الاستثمار السياحي ارتفاع ملحوظ منذ 2015 بسبب أزمة انخفاض اسعار البترول، مما جعل الدولة تضخ المزيد من الاموال في القطاع بعد استنفاد احتياطي العملة الصعبة.

تطورت حجم المشاريع الاستثمارية السياحية مقارنة بالاستثمارات في القطاعات الأخرى، كما اختلفت نوعية المؤسسات السياحية المستغلة، وذلك ما يبينه الجدول الموالي:

**الجدول -1-: وضعية المشاريع السياحية والمؤسسات السياحية المستغلة (2015-2020)**

| السنوات |       |         |       |        |      | نوع المشاريع السياحية |             |
|---------|-------|---------|-------|--------|------|-----------------------|-------------|
| 2020    | 2019  | 2018    | 2017  | 2016   | 2015 |                       |             |
| 804     | 889   | 799     | 764   | 584    | 504  | مشاريع طور الإنجاز    | العدد       |
| (9.56)  | 11.26 | 4.58    | 30.82 | 15.87  | -    |                       | النمو       |
| 308     | 239   | 181     | 147   | 119    | 101  | مشاريع متوقفة         | العدد       |
| (28.87) | 32.04 | 23.13   | 23.53 | 17.82  | -    |                       | النمو       |
| 87      | 107   | 67      | 107   | 106    | 58   | مشاريع منجزة          | العدد       |
| (18.69) | 59.7  | (37.38) | 0.94  | 82.76  | -    |                       | النمو       |
| 8255    | 9847  | 7735    | 16210 | 8439   | 2414 |                       | عدد الأسرة  |
| 27.04   | 38.3  | (43.19) | 3.24  | 132.09 | -    |                       | النمو       |
| 226     | 225   | 225     | 222   | 217    | 217  | المؤسسات المستغلة     | عدد         |
| 200     | 200   | 200     | 199   | 187    | 179  |                       | وكالة سياحة |
| 7       | 7     | 7       | 7     | 7      | 7    |                       | محطات حموية |

المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي، الإحصائيات، المقومات الأساسية للسياحة، على

الرابط: [https://www.mtatf.gov.dz/?page\\_id=1101#el-f15c06ad](https://www.mtatf.gov.dz/?page_id=1101#el-f15c06ad)

يتبين من الجدول السابق ما يلي:

- إنتقل عدد المشاريع السياحية في طور الإنجاز من 504 مشروع عام 2015 إلى 804 مشروع عام 2020، وذلك بمعدل نمو سلبي عام 2020 قدر بـ 9.56% وذلك بسبب أزمة كورونا وتداعياتها الاقتصادية؛
- كما استمر عدد المشاريع السياحية المتوقفة في الارتفاع منتقلا من 101 مشروع عام 2015 إلى 308 مشروع عام 2020، وبمعدل نمو وصل الى ما يفوق 32.04% عام 2019؛
- عرف عدد المشاريع السياحية المنجزة فعلا تذبذبا، حيث انتقل من 58 مشروع عام 2015 إلى 87 مشروع عام 2020، وذلك بمعدل نمو سلبي وصل عام 2020 إلى 18.69%؛

- أما عن عدد الأسر التي حققتها المشاريع المنجزة فقد كان متذبذب كذلك، حيث انتقل من 2414 سرير عام 2015 إلى 8255 سرير عام 2020، رغم أنه وصل إلى 16210 سرير عام 2016، وذلك بمعدل نمو منخفض وصل عام 2020 إلى 27.04%،

- وأخيرا لم تتطور كثيرا حالة المؤسسات السياحية المستغلة خلال نفس الفترة، حيث انتقلت المؤسسات الفندقية من 217 مؤسسة عام 2015 إلى 226 مؤسسة عام 2020، أما الوكالات السياحة والسفر فبقيت في حدود 200 وكالة وعدد المحطات الحموية في حدود 7 محطات خلال نفس الفترة.

## 2. 3. تطور مؤشرات السياحة

نقصد بالمؤشرات السياحية كل من عدد السياح، عدد الفنادق، حجم طاقة الإيواء، الإيرادات والنفقات السياحية وعدد عمال القطاع، وهذا ما سيبينه الجدول الموالي:

### الجدول -2-: مؤشرات القطاع السياحي الجزائري (2015-2020)

| السنوات |         |         |         |         |         |                                                     |
|---------|---------|---------|---------|---------|---------|-----------------------------------------------------|
| 2020    | 2019    | 2018    | 2017    | 2016    | 2015    |                                                     |
| 17661   | 24259   | 42854   | 55152   | 4052    | 50247   | عدد الفنادق المصنفة                                 |
| 43866   | 43466   | 72764   | 71359   | 38055   | 74254   | عدد الفنادق في طريق التصنيف                         |
| -       | 165     | 169     | 141     | 209     | 304     | إيرادات ميزان مدفوعات بند السفر مليون دولار         |
| -       | 500     | 494     | 580     | 475     | 677     | نفقات ميزان مدفوعات بند السفر مليون دولار           |
| -       | 1.8     | 1.7     | 1.6     | 1.4     | 1.3     | مساهمة القطاع في الناتج المحلي الخام خارج المحروقات |
| -       | 2371056 | 2657113 | 2450785 | 2039444 | 1709994 | حركة السياح                                         |
| -       | (10.77) | 8.42    | 20.17   | 19.27   | -       | معدل نمو حركة السياح                                |
| 320000  | 308027  | 300000  | 270317  | 265803  | 261289  | عدد العمال في القطاع                                |

المصدر من اعداد الباحثين استنادا إلى: الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر بالأرقام، نشرة 2018، رقم 48، ص: 47، 48.

الديوان الوطني للإحصائيات، نشرة فصلية للإحصاء، الفصل الثاني 2019، رقم 94، جوان 2019، ص: 66.

الموقع الالكتروني لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي، الإحصائيات، المقومات الأساسية للسياحة.

يبين الجدول الحقائق التالية:

- تتكون القدرة الإيوائية للحظيرة الوطنية للفنادق من مؤسسات فندقية مصنفة وأخرى في طريق التصنيف، حيث انخفضت القدرة الإيوائية للمؤسسات الفندقية المصنفة منتقلة من 50247 مؤسسة عام 2015 ووصلت إلى

17661 مؤسسة فقط عام 2020، كما انخفضت القدرة الإيوائية للمؤسسات الفندقية في طريق التصنيف منتقلة من 74254 مؤسسة عام 2015 ووصلت إلى 43866 مؤسسة فقط عام 2020،

- علما أن ميزان المدفوعات بند السفر، أو عائدات السياحة بند السفر لا تشمل كل إيرادات السياحة، لأن أهم التبادل يتم في سوق العملات الموازية، خاصة من طرف الجزائريين المقيمين في الخارج، وبمقارنة الإنفاق السياحي نجد أن مقدار العملات الأجنبية التي ينفقها المواطن في الخارج أكثر من حجم العملات الأجنبية الناتجة عن تدفق السياح غير المقيمين.

- بقيت حصة السياحة في الناتج المحلي الخام خارج المحروقات متدنية، حيث وصلت لـ 1,8% عام 2019.

- ارتفع حجم التوظيف في القطاع، حيث انتقل عدد العمال في القطاع من 803265 موظف عام 2015 ووصل إلى 320000 موظف فقط عام 2019.

- بلغ إجمالي دخول السياح 2 371 056 سائح نهاية عام 2019، حيث انخفض بـ 10,77% مقارنة بـ 2018، وسبب الانخفاض الظروف غير المستقرة التي لها تأثير سلبي على دخول السياح، ومن ناحية أخرى، الأسواق التنافسية الجذابة، لا سيما مقارنة بالأسعار، التسهيلات في السفر والحصول على التأشيرات للسياح الأجانب، فضلا عن نوعية الخدمات المقدمة، وعدد السياح الأجانب الذي يمثل 81,56% من مجموع السياح قادمين بشكل رئيسي من تونس (68,45% من مجموع السياح الأجانب)، فرنسا (8,53% من مجموع السياح الأجانب) والمغرب (4,11% من مجموع السياح الأجانب)، كما يمثل عدد السائحين الجزائريين المقيمين بالخارج (437.278 سائحًا) ما يعادل 18,44% من إجمالي السائحين الوافدين، وقد شهد اتجاهًا تنازليًا منذ عام 2018، ويفسر ذلك بنفس الأسباب المذكورة (وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي، 2020).

كما أن آخر بيانات وزارة السياحة المنشورة على موقع الوزارة الوصية لعام 2020 تتحدث عن بلوغ عدد السياح الذين دخلوا عبر الحدود الجزائرية 2.4 مليون سائح، وعدد الليالي بلغ 7.7 مليون ليلة على مستوى المؤسسات الفندقية، وارتفاع طاقة الإيواء لتصل عدد الاسرة 125676 سرير، مما يدل على توجيه المشاريع الاستثمارية لإنجاز الفنادق والقرى السياحية، كما وصل عدد وكالات السياحة والأسفار لـ 2942 وكالة (وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي، 2021).

في الختام، نلاحظ تميز عام 2019 بانخفاض في دخول السياح، لاسيما دخول السياح الجزائريين المقيمين بالخارج بنسبة انخفاض 31,50%، والسياح الأجانب بنسبة انخفاض 4,21%، من جهة أخرى تم تسجيل زيادة طفيفة لحركت الجزائريين المقيمين عبر الحدود الجزائرية، مقارنة بالسنوات السابقة، حيث بلغ معدل نموها 2,17% مقارنة بـ 2018، وأظهرت إحصائيات التدفقات السياحية في الجزائر المسجلة لعام 2019، من خلال موقع الوزارة من فجوة قدرها 3 360758، لصالح حركة المواطنين المقيمين في الجزائر عبر الحدود الجزائرية (وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي، 2020).

مما سبق يمكن حصر أسباب ضعف مساهمة المنتجات السياحية في الناتج الداخلي الخام للأسباب التالية:

- ضعف حصة الاستثمار في القطاع السياحي وعدم وجود مناخ ملائم لتشجيع الاستثمار في القطاع.
- عدم الاستقرار الإداري والمؤسسي في القطاع لتعاقب الحكومات عليه.
- عدم وجود طاقات إيواء كافية وتوزيعها متركز على المنتج الحصري، ثم منتج الشاطئ، أما باقي المنتجات فطاقات إيوائها ضعيفة.
- عدم تنافسية نوعية الخدمات السياحية المقدمة على مستوى المؤسسات الفندقية وضعف طاقة هياكل الاستقبال وعدم احترامها للمعايير المعمول بها عالميا.
- ضعف التدفق السياحي لضعف حجم وجودة الطاقة الايوائية والفندقية والتي تعكس حجم الإيرادات السياحية.
- عدم التحكم في تقنيات التسيير وافتقار هذه المؤسسات للمورد البشري الكفاء.
- نقص الخدمات السياحية وعدم توفر المرافق الضرورية لاحتواء السياح، لمحدودية عدد المطارات والموانئ والفنادق والمطاعم وشركات النقل.

### 3. مؤشرات تنافسية قطاع السياحة الجزائري مقارنة بتونس والمغرب خلال الفترة 2015 \_ 2019

يعمل مؤشر تنافسية القطاع السياحي حسب تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس، الصادرة كل سنتين، على قياس تنافسية الدولة في مجال السياحة، من خلال مؤشر تستند بياناته من:

- المصادر العامة (مؤسسات دولية للسفر والسياحة)؛
- خبراء السفر والسياحة؛
- نتائج استطلاعات الرأي،

- وكذلك نتائج المسح السنوي الذي يجريه المنتدى مع شبكة مؤسسات شريكة تعمل في الدول التي شملها التقرير.

### 1.3 المؤشر الكلي لتنافسية قطاع السياحة في الدول محل الدراسة خلال الفترة 2015\_2019

احتلت الجزائر المرتبة 116 من بين 140 دولة شملها مسح المنتدى الاقتصادي العالمي سنة 2019 لمؤشر تنافسية القطاع السياحي، كما تتذيل الترتيب العربي حسب نفس المؤشر (المرتبة 13 من 15 دولة عربية شملها التقرير). علما أن قطر احتلت المرتبة الأولى عربيا و51 عالميا، تليها عمان (58 عالميا) ثم البحرين (64 عالميا)، كما احتلت المغرب المرتبة 6 عربيا وتونس المرتبة 9 عربيا، ويوضح الجدول الموالي المؤشر الكلي لتنافسية قطاع السياحة لدول الدراسة.

**الجدول -3:** ترتيب المؤشر الكلي لتنافسية قطاع السياحة في الدول محل الدراسة

| تقرير 2015 |            | تقرير 2017 |            | تقرير 2019 |            |
|------------|------------|------------|------------|------------|------------|
| الجزائر    | 123 من 141 | الجزائر    | 118 من 137 | الجزائر    | 116 من 140 |
| تونس       | 71 من 141  | تونس       | 87 من 137  | تونس       | 85 من 140  |
| المغرب     | 62 من 141  | المغرب     | 65 من 137  | المغرب     | 66 من 140  |

World economic forum, the travel & tourism competitiveness report 2015, 2017, 2019 Geneva

يلاحظ من الجدول أن الترتيب العام لمختلف مكونات مؤشر تنافسية السياحة يرجح المرتبة الأولى للمغرب منذ 2015 ثم تونس فالجزائر، يرجع ذلك لنجاح الاستراتيجية السياحية لآفاق 2020 في المغرب، وللأوضاع السياسية والامنية غير المستقرة التي مرت بها تونس، أما عن الجزائر فرغم تبنيها عدة استراتيجيات للنهوض بالقطاع كان آخرها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، والذي عرف تأخر في تنفيذ محاوره من جهة، وعدم اهتمامه لعدة مؤشرات فرعية ومتغيرات تهتم بها التقارير، من جهة أخرى، إلا أن القطاع بقي متأخرا رغم ما تمتلكه الجزائر من مقومات.

وبما أن المؤشر الكلي يشمل منذ سنة 2015 على أربعة مؤشرات رئيسية، سيتم تحليل ترتيبها، منذ تقرير 2015 إلى تقرير 2019، علما ان سبب اختيارنا تقرير سنة 2015 كبدية لمقارنة المؤشر يعود للتعديل الذي طرأ على طريقة حسابه منذ تلك السنة، وكانت نتائج ترتيب المؤشرات الرئيسية كالتالي:

### 2.3 مؤشر البيئة التمكينية

تتمثل المؤشرات الفرعية لمؤشر البيئة التمكينية في: بيئة أعمال السياحة والسفر؛ الامن والسلامة؛ الصحة والنظافة؛ الموارد البشرية وسوق العمل في السياحة والسفر؛ جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ويمكن توضيح ترتيب الدول محل الدراسة حسب المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر من خلال الجدول التالي:

الجدول -4-: ترتيب المؤشرات الفرعية لمؤشر البيئة التمكينية للسياحة والسفر لدول محل الدراسة

| البلد   | تقرير 2015 |    |    |     | تقرير 2017 |    |    |     | تقرير 2019 |    |    |     |
|---------|------------|----|----|-----|------------|----|----|-----|------------|----|----|-----|
|         | 1          | 2  | 3  | 4   | 1          | 2  | 3  | 4   | 1          | 2  | 3  | 4   |
| الجزائر | 121        | 95 | 84 | 109 | 110        | 81 | 89 | 112 | 118        | 53 | 76 | 102 |
| تونس    | 71         | 98 | 76 | 87  | 121        | 95 | 84 | 109 | 68         | 90 | 80 | 101 |
| المغرب  | 42         | 37 | 98 | 107 | 71         | 98 | 76 | 87  | 28         | 28 | 97 | 99  |

World economic forum, op-cit.

1 بيئة الاعمال، 2 الامن والسلامة، 3 الصحة والنظافة، 4 الموارد البشرية.

من خلال تحليل معطيات الجدول السابق نلاحظ ان البنية التمكينية للدول محل الدراسة تتميز ب:

- احتلت الجزائر آخر مرتبة فيما يخص المؤشر الفرعي لبيئة الأعمال بعد تونس والمغرب، ما يدل على عدم مناسبة التشريعات المنظمة للقطاع لممارسة النشاط السياحي.
- أتت المغرب في صدارة الترتيب فيما يخص مؤشر الامن والسلامة، وهي تعرف تحسن ملحوظ أما تونس فضلت في المؤخرة بسبب الظروف السياسية والأمنية.
- حلت تونس في المرتبة الأولى في مؤشر الصحة والنظافة، وجاءت الجزائر في المرتبة الثانية والمغرب الأخيرة، بسبب تدني الخدمات الصحية والخدمات ذات العلاقة بالنظافة.
- احتلت الجزائر أول مرتبة في مؤشر الموارد البشرية وسوق العمل، تلتها تونس فالمغرب، وعموما عرف هذا المؤشر تراجعاً ملحوظاً في الدول محل الدراسة.
- علماً أن المؤشر الفرعي بيئة أعمال السياحة والسفر ينقسم بدوره لاثني عشر مؤشراً، نذكر ترتيب أهمها:
- تصنف الجزائر ضمن الدول الطاردة للمستثمرين الأجانب، حيث صنفت في المرتبة 133 حسب مؤشر تأثير قواعد الاستثمار الأجنبي المباشر، ضمن التقرير السنوي للاستثمار العالمي الذي يصدره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وتقرير تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر عن الوكالة الدولية لضمان الاستثمار؛
- مناخ الاستثمار الذي تحتل فيه الجزائر المرتبة 121، بسبب تفشي الفساد المالي والإداري والبيروقراطية والرشوة، حيث أن مؤشر سهولة القيام بالأعمال الذي يعده البنك الدولي رتب الجزائر في المرتبة 156 من 189 دولة؛
- احتلت الجزائر المرتبة 88 على سلم مؤشر الشفافية عام 2015، بدرجة 3.6 من 10، وذلك من أصل 167 دولة شملها مسح المنظمة العالمية للشفافية؛
- مؤشر حقوق الملكية الذي احتلت فيه الجزائر المرتبة 97، حسب تقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية؛

- مؤشر عدد أيام الحصول على تراخيص البناء الذي احتلت فيه الجزائر المرتبة 59، ما يعني طول فترة انتظار المستثمر بسبب غياب الحوكمة والمسؤولية؛
- تصنف الجزائر ضمن أكثر الدول فرضا للضرائب الجبائية، حيث احتلت المرتبة 90 حسب مؤشر تأثير الضرائب والرسوم على تشجيع الاستثمار.
- كما أن المؤشر الفرعي الامن والسلامة يتكون من خمسة مؤشرات، نذكر ترتيب أهمها:
- مؤشر تكاليف أعمال الجريمة والعنف، الذي احتلت فيه الجزائر المرتبة 70، وذلك بسبب استفحال الانحرافات السلوكية، فحسب مؤشر السلام العالمي الذي يصدره المعهد الدولي للاقتصاد والسلام، جاءت الجزائر في المرتبة 108 عالميا و8 عربيا عام 2016؛
- مؤشر تكاليف العمليات الإرهابية، الذي احتلت فيه الجزائر المرتبة 101، بسبب احتلالها للمرتبة 10 عالميا من حيث المساحة وما عانته دول الجوار من الانفلات الأمني وهو ما يجعل البلاد غير محبذة من طرف السائح.
- يتكون بدوره مؤشر الصحة والسلامة من ستة مؤشرات، نذكر ترتيب أهمها: مؤشر الوصول للمياه الصالحة للشرب، الذي احتلت فيه الجزائر المرتبة 110، أما عن مؤشر الموارد البشرية فيتكون من تسعة مؤشرات، ذكر ترتيب الجزائر التي احتلت المرتبة 112 حسب مؤشر مؤهلات قوى العمل، إضافة لسوق العمل والمهارات المتوفرة.

#### 2.4 مؤشر السياسات والظروف التمكينية للسياحة والسفر:

يشمل مؤشر السياسات والظروف التمكينية للسياحة والسفر على المؤشرات الفرعية التالية: أولويات السياحة والسفر؛ الانفتاح الدولي؛ تنافسية الأسعار؛ الاستدامة البيئية.

ويمكن توضيح ترتيب الدول محل الدراسة حسب المؤشرات الفرعية الأربعة لهذا المؤشر من خلال الجدول التالي:

الجدول 5-: ترتيب المؤشرات الفرعية لمؤشر السياسات والظروف التمكينية

|         | تقرير 2019 |    |     |     | تقرير 2017 |    |     |     | تقرير 2015 |    |     |     |
|---------|------------|----|-----|-----|------------|----|-----|-----|------------|----|-----|-----|
|         | 4          | 3  | 2   | 1   | 4          | 3  | 2   | 1   | 4          | 3  | 2   | 1   |
| الجزائر | 133        | 8  | 139 | 132 | 106        | 4  | 134 | 131 | 113        | 10 | 137 | 139 |
| تونس    | 46         | 12 | 106 | 45  | 89         | 9  | 76  | 48  | 59         | 7  | 103 | 44  |
| المغرب  | 44         | 46 | 80  | 26  | 107        | 47 | 91  | 35  | 70         | 47 | 94  | 26  |

World economic forum, op-cit.

1 أولوية السياحة والسفر، 2 الانفتاح الدولي، 3 تنافسية الأسعار، 4 الاستدامة البيئية

نلاحظ من الجدول أن ما يميز المؤشرات الفرعية لمؤشر السياسات الملائمة لقطاع السياحة والسفر ما يلي:

- احتلت المغرب وتونس مراتب متوسطة، حسب مؤشر أولوية قطاع السياحة والسفر، مع أسبقية المغرب على تونس، أما الجزائر فحلت في ذيل الترتيب، رغم برمجة الحكومة للمخطط التوجيهي للتهيئة والتنمية السياحية 2030، كجزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لتحقيق التنمية المستدامة.
- تفوقت تونس على المغرب حسب مؤشر الانفتاح الدولي، أما الجزائر فبقت في آخر مرتبة.
- احتلت الجزائر أول مرتبة حسب مؤشر تنافسية الأسعار، ثم تونس فالمغرب.
- لم تحقق الدول محل الدراسة نتائج جيدة حسب مؤشر الاستدامة البيئية، حيث احتلت تونس المرتبة الأولى والجزائر والمغرب في المرتبتين الثانية والثالثة على الترتيب.
- علما أن مؤشر الانفتاح الدولي مثلا يتكون من ثلاث مؤشرات أخرى، نذكر ترتيب أهمها: حيث رتب مؤشر قيود التأشيرات وجواز السفر الجزائر في المرتبة 89 عام 2016 من 199 دولة، وهو مؤشر يعده مكتب هينلي آند بارتنز بالشراكة مع اتحاد النقل الدولي، ما يعني أن جواز السفر الجزائري حل الرابع مغاربيا بعد تونس؛ المغرب.
- كما ان يندرج ضمن مؤشر تنافسية الأسعار كل من التذكرة؛ رسوم المطار؛ سع الفندق؛ تعادل القوة الشرائية ومستويات أسعار الوقود، وكلها مؤشرات ذات عامل جذب للسياح.
- أما آخر مؤشر فرعي وهو الاستدامة البيئية فيضم بعض المؤشرات كالتشدد والصرامة في الأنظمة البيئية؛ استدامة تنمية قطاع السياحة والسفر؛ تبذير والإسراف في الموارد.

## 1.2 مؤشر البنية التحتية

يتكون مؤشر البنية التحتية من المؤشرات الفرعية التالية: البنية التحتية للنقل الجوي؛ البنية التحتية للنقل البحري والبري؛ البنية التحتية للخدمات السياحية.

ويمكن توضيح ترتيب الدول محل الدراسة حسب المؤشرات الفرعية الثلاثة لهذا المؤشر من خلال الجدول التالي:

الجدول -6-: ترتيب المؤشرات الفرعية لمؤشر البنية التحتية للسياحة والسفر للدول

| تقرير 2015 |     |     |     | تقرير 2017 |     |     |     | تقرير 2019 |    |     |
|------------|-----|-----|-----|------------|-----|-----|-----|------------|----|-----|
| 3          | 2   | 1   |     | 3          | 2   | 1   |     | 3          | 2  | 1   |
| الجزائر    | 113 | 121 | 138 | الجزائر    | 100 | 105 | 131 | 99         | 90 | 136 |
| تونس       | 77  | 94  | 61  | تونس       | 85  | 95  | 69  | 82         | 99 | 68  |
| المغرب     | 64  | 69  | 65  | المغرب     | 63  | 60  | 80  | 58         | 61 | 78  |

World economic forum, op-cit.

1 للنقل الجوي، 2 للنقل البري والبحري، 3 للخدمات السياحية .

نلاحظ من الشكل أن المغرب تمتلك بنية تحتية لا بأس بها مقارنة بتونس والجزائر، خاصة البنية التحتية للنقل الجوي والبري والبحري، في حين تحسن المؤشر بالنسبة للجزائر، رغم بقاءه في المراتب المتأخرة، خاصة البنية التحتية للخدمات السياحية التي حققت أداء ضعيف مما سيؤثر على نوعية وجودة الخدمات السياحية المقدمة من المؤسسات السياحية، وذلك بسبب تأخر وبطء وتيرة أشغال المشاريع والاستثمارات الخاصة بالمجال، والتي جاء بها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، أما تونس فتمتلك ميزة تنافسية في مؤشر البنية التحتية للخدمات السياحية، بينما تحتل المرتبة الثانية بعد المغرب في باقي المؤشرات الفرعية.

### 5.3 مؤشر الموارد الطبيعية والثقافية:

يشمل مؤشر الموارد الطبيعية والثقافية على المؤشرات التالية: الموارد الطبيعية؛ الموارد الثقافية وأعمال السياحة.

يمكن توضيح ترتيب الدول محل الدراسة حسب المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر من خلال الجدول التالي:

**الجدول -7-:** ترتيب المؤشرات الفرعية لمؤشر الموارد الطبيعية والثقافية للدول محل الدراسة

| تقرير 2015          |             | تقرير 2017 |        |             |      | تقرير 2019 |             |
|---------------------|-------------|------------|--------|-------------|------|------------|-------------|
|                     | الجزا<br>ئر | تونس       | المغرب | الجزا<br>ئر | تونس | المغرب     | الجزا<br>ئر |
| الموارد<br>الطبيعية | 127         | 105        | 59     | 124         | 94   | 47         | 126         |
| الموارد<br>الثقافية | 50          | 70         | 39     | 53          | 83   | 41         | 51          |

World economic forum, op-cit.

نلاحظ تحقيق المغرب مراتب متقدمة ضمن المؤشرين، بينما سجلت الجزائر مرتبة غير جيدة بالنسبة لمؤشر الموارد الطبيعية، حيث جاءت في المرتبة الثالثة، أما مؤشر الموارد الثقافية فجاءت الجزائر في المرتبة الثانية بين دول الدراسة و53 دوليا وهو ترتيب مقبول.

إلا أن ورغم المقومات الطبيعية، الثقافية والتاريخية التي تتميز بها الجزائر، إلا أن ترتيبها لا يعكس ذلك، كما أن تفعيل وتنفيذ ما تم تسطيره في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 في الشق المتعلق بتثمين واستغلال الموارد الطبيعية والثقافية، لا يزال بعيد المنال (وزارة التهيئة والاقليم، جانفي 2008).

### 3- النتائج ومناقشتها

ما يمكن استنتاجه من هذه الدراسة:

- اختلاف الأداء السياحي للدول محل الدراسة، او التنافسية السياحية، فالأحداث السياسية في المنطقة العربية وخاصة تونس، كما انعكست حملة التشويش التي استهدفت الإسلام سلبا على السياحة في هذه الدول عموما.
- وتحتل الجزائر حسب مؤشر التنافسية السياحية الكلي والفرعي، في معظم التقارير الصادرة عن المنتدى، مراكز جد متأخرة، وهو ما يؤكد عدم إعطاء الجزائر أولوية لهذا القطاع الحساس، وعدم إدراكها بعد لأهميته في الاقتصاد الوطني، حيث تبين أنها تعاني تخلفا كبيرا في معظم المعايير المعتمدة في بناء المؤشر سواء من ناحية توفر البنية التحتية التنافسية والأمن والسلامة، بالإضافة لانخفاض جودة الخدمات السياحية.

#### خاتمة

- لقد قادتنا دراسة مؤشر تنافسية القطاع السياحي الجزائر مقارنة بتونس والمغرب، من خلال التقارير الأخيرة للمنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس، للفترة 2015 إلى 2019، إلى نتيجة أساسية هي مدى التأخر في ترتيب معظم المؤشرات الرئيسية والفرعية المكونة له، ما أدى إلى ظهور عدة نقاط ضعف في القطاع.
- عودة إلى ما تطرقنا إليه في الدراسة التي انطلقت من الفرضية التالية: يعاني القطاع السياحي في الجزائر من انخفاض مؤشرات تنافسيته مقارنة بدول الجوار، حيث بينت تحاليل البيانات ذات الصلة صحتها من خلال:
- تذييل الجزائر الترتيب العام لمختلف مكونات مؤشر تنافسية السياحة،
  - احتلت الجزائر آخر مرتبة فيما يخص المؤشر الفرعي لبيئة الأعمال، مقارنة بدول الدراسة،
  - نفس المرتبة بالنسبة لمؤشر الموارد الطبيعية، حيث جاءت في المرتبة الثالثة (الاحيرة)،
  - أما مؤشر الموارد الثقافية فجاءت في المرتبة الثانية بين دول الدراسة، رغم بقائها في المراتب المتأخرة، خاصة البنية التحتية للخدمات السياحية.

لهذا يمكن اقتراح ما يلي:

- يجب على الدول محل الدراسة تحسين جودة خدماتها السياحية لتتماشى والعرض السياحي العالمي، بتأهيل مؤسساتها وشركاتها السياحية والترويج لمنتجاتها السياحية من خلال التظاهرات السياحية والمعارض العالمية للتعريف بهذا المنتج.

- يجب عليها كذلك تعزيز التعاون والشراكة للاستفادة من التفاوت في الخبرات السياحية، خاصة الجانب التنظيمي والقانوني، مع الاستفادة ومن النماذج السياحية الناجحة عالميا.
- إنشاء هيئة محلية لدراسة تنافسية قطاع السياحة الجزائري، كما هو معمول به في تونس والمغرب.
- يجب على الدول محل الدراسة أن تركز في استراتيجيتها السياحية على المعايير المعتمدة في حساب مؤشر التنافسية السياحية، وتوفير المعلومات الدقيقة من خلال الأجهزة الحكومية الوطنية أو إنشاء مركز معلوماتي بين الدول لتفادي البيانات السياحية المتحيزة والمؤثرة سلبا على هذا المؤشر.
- ينبغي على الدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي وخاصة تونس أن تبتعد في التسويق لوجهاتها السياحية وإبراز مدى تمتعها بالأمن والسلامة السياحية.

#### قائمة المراجع باللغة العربية

1. الحوري، طه مثنى و الدباغ، محمد اسماعيل. (2001). مبادئ السفر والسياحة. الاردن: مؤسسة النشر والتوزيع.
2. الديوان الوطني للإحصائيات. (جوان 2019، رقم 94). الفصل الثاني 2019. الجزائر.
3. الديوان الوطني للإحصائيات. (نشرة 2018، رقم 48). الجزائر بالارقام. الجزائر.
4. الديوان الوطني للسياحة. (2019). الحمامات المعدنية منتوج خاص. الجزائر سياحة (33)، صفحة 6.
5. زغدار، احمد. (2016). المنافسة-التنافسية والبدائل الاستراتيجية (المجلد الطبعة الاولى). الاردن: دار جرير.
6. شكور، سعيد شوقي وسالم، سمير. (2013). "تحليل تنافسية القطاع السياحي الجزائري مقارنة بالدول العربية". ورقة عمل مقدمة الى الملتقى الدولي التنمية السياحية في الدول العربية تقييم واستشراف، مخبر السياحة، الاقليم والمؤسسات، 26 و 27 فيفري 2013، الجزائر: المركز الجامعي غرداية.
7. كافي، يوسف مصطفى. (2016). فلسفة اقتصاد السياحة والسفر (الإصدار الاولى). الاردن: دار الحامد.
8. كواش، خالد. (2007). السياحة ومفهومها أركانها وأنواعها (المجلد الطبعة الاولى). الجزائر: دار التنوير.
9. ملاحي، رقية. (2014). "واقع وتحديات الاستثمار السياحي في الجزائر ولاية مستغانم أمودجا". المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 1 (5)، ص.ص 139-164.
10. وزارة التهيئة والاقليم. (جانفي 2008). المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية. (وزارة السياحة والصناعة التقليدية، المحرر) الجزائر، الجزائر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية.

11. وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي. (11 ماي 2021). الإحصائيات. تاريخ الاسترداد 1 جوان 2021، من المقومات الأساسية للسياحة: [https://www.mtatf.gov.dz/?page\\_id=1101#el-f15c06ad](https://www.mtatf.gov.dz/?page_id=1101#el-f15c06ad)

12. وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي. (1 جانفي 2020). تدفق السياح عبر الحدود الجزائرية لسنة 2019. تاريخ الاسترداد 1 جوان 2021، من <https://www.mtatf.gov.dz/wp-content/uploads/2020/11/%D8%AA%D8%AF%D9%81%D9%82-%D8%B9%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8%A9-2019.docx>

### قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1. MacCallum, D. N. (2013). *Indicators for Measuring Competitiveness in Tourism*. Washington: OECD.
2. World economic FORUM. (2015). *Travel & Tourism Competitiveness Report 2015: Growth through Shocks*. Geneva.
3. World economic FORUM. (2019). *Travel & Tourism Competitiveness Report 2019: Travel and Tourism at a Tipping Point*. Geneva.
4. world economic FORUM. (2017). *Travel & Tourism Competitiveness Report 2017:Paving the way for a more sustainable and inclusive future*. Geneva.